منوعنا وقياسا على حكايته الكسائي بالعرب ألفاظها على اللغة الضعيفة حكاه
ابن السيد والمذهب المشهور الخلاف لأهل الحجاز ومن تبعهم في حكايته الاعلام
والكسائي وافقهم على منع حكايته ما عدا العلم من المعارف المعرفة بقول على اللفتى
اذا قال رأيت أخاك والدراهم ومررت بأخيك والغلام من أخوك والغلام
بالرفع على الاشتراك أو الخبر واذا قال رأيت زيدا وأبا طاهر ومررت بزيد وابي
طاهر اختلفوا فقال بعضهم من زيد وابو طاهر بالرفع قياسا على المعرف باللام
والاضافة وقال أهل الحجاز من زيدا وأبا طاهر ومن زيد وابي
طاهر وكذلك حكم الرفع والنصب فيه فرق بين الحكاية وعدمها
حجة من منع مع القياس المذكور من بعض أحدها القياس على أي فانه اذا قيل
رأيت زيدا أو مررت بزيد تعين النصب بأي يقال أي زيد منهما غير حكاية والثاني
انه لو استعمل من غير ذكر سابق تعين رفع ما بعدها فكذلك مع السابق
لأن فائدتها الخبر وحجة أهل الحجاز من وجه أحدها ان الاعلام تختص
بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم وإما له كالحاج وعدم الاعلال في نحو
مدلوج وحيوة ومحب وحذف النون منها اذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية
ملحقة بهذه الاحكام المختصة بها ان والثاني ان اكثر الاعلام منقول
عن الاجناس متغير عن وضعه الاول والحكاية تغيير مقتضى ذلك والتغيير بالتغيير
والثالث ان الاعلام كثيرة الاستعمال وكثر فيها الاشتراك
فوقعت الحكاية توهم ان المستفهم عنه غير السابق فيجوز ان السامع لم يسمع
اول الكلام وقد طرد هذا الوجه الفرق بينها وبين غيرها من المعارف واما
القياس على أي فالفرق بينهما ان من لما كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب
حاز ان الحكاية منها على خلاف ما بعضته خبر المبتدأ واما اي فانها معربة
يظهر فيها الرفع فاستقبح لظهور رفعها فحالة ما بعدها فاما وابي فمن وجوه
ان شاء الله تعالى ولما القياس على الرفع من غير ذكر سابق والسابق
هو الفارق لانه الداعي الى مخالفته ما بعدها فاما رفعها لتوهم ان المستفهم عنه

غير السابق ويشترط لجواز الحكاية على مذهب أهل الحجاز ان يكون العلم
او الكنية بعد من لا مع ألا يكون مع من حرف عطف وان لا يكون الاسم
الذي بعدها معطوفا عليه أو موصوفا او مؤكدا فان كان بعض هذه الاشياء
امتنع الحكاية فاذا قال القائل رأيت زيدا او مررت بزيد فقلت ومن زيد الطرف
او من زيد نفسه وانما امتنع الحكاية ووجب الرفع لان حرف العطف اذا دخل
على من قام الربط به لان به يربط ما بعد المتقدم مقام ربط الحكاية فاستغنى
بربطه عنها واذا عطف على الاسم المحكي او وصف او اكد فان هذه الاشياء
توذن بأن الكلام مردود الى السابق فتقوم الاطالة بها مقام حكاية الاعراب
في الايذان بالعود الى السابق واما اذا كان الوصف بان كقولك رأيت زيدا
فعالا من زيد نعرفه فانه يجوز الحكاية لان العلم من ان فتشوا على حذف
التنوين فاشبه الاضافة واما لو نون العلم امتنعت الحكاية لعدم من الصفات
وهو منع الحاء لجواز الحكاية مع العطف الكائنة تحتاج الى تفصيل فان عطف
العلم على العلم كقولك رأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو جاز الحكاية
لاشتراكهما في جواز الحكاية منفردين وكذلك مختلفين واما عطف العلم
على غير العلم كقولك مررت بأخيك وزيد لم تجز الحكاية اتفاقا بالجر للرفع
فيقال من أخوك وزيد لان المتبوع لا يجوز حكايته وكذلك التابع
واما العكس وهو مررت بزيد وأخيك فقيل ان الكاف تمنع الحكاية
ونقل ابن باب سا جواز الحكاية وتوجيه الجواز ان المانع ان كان لا يجوز حكايته
ولا يمكن حكايته اطرحها دون المتبوع فلك جانب المنع ولو قلت رأيت زيدا
اخا عمرو لعلت من زيد اخو عمرو بالرفع وهذا يقوي المنع فيما قبله فان
اعدت من قلت من زيد من اخو عمرو جاز في زيد الحكاية واذا رفعت ذلك
فاذا قال قائل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت في الحكاية من زيد
ومن زيد او من زيد فقيه وجهان احدهما ان اعراب الاسم الواقع بعد من حكاية

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)